مركز الرأي للدراسات

" واقع العمل الاجتماعي التطوعي في الأردن"

هنا المحيسن
2008

يصعب على المتابع لواقع العمل الاجتماعي التطوعي في الأردن، ان يلم بكثافته فالمؤسسات العامة والقطاع خاص والأفراد أو الجماعات ، جميعهم يعملون بهدف تلبية احتياجات اجتماعية أو تقديم خدمات مرتبطة بقضية تمس المجتمع أو ممارسة إنسانية ارتبطت بالعمل الصالح ومعاني الخير. فقد أرسى الجهد التطوعي الموجه قدراً كبيراً من الطمأنينة والحس بالمواطنة ، وتوفير عيش كريم وعفيف للشرائح المستحقة.
إلا انه يواجه الرفض لدى البعض لأنه ينمي الأتكالية والاعتماد على الغير لان بعض الشرائح التي يتعامل معها قادرة على العمل، فالتطوع لصالحها ينافي مبدأ إشراكها في عملية التنمية و يبقيها عبئاً على الدولة .
وبالتأكيد فان العمل التطوعي ليس خشبة الخلاص،إلا انه يكرس مبدأ المشاركة ، وهناك خططاً واستراتيجيات تتصدى لهذا العمل يصعب علينا إن نعددها ونكتفي بعرض دور لوزارة التنمية الاجتماعية صاحبة الولاية وكذلك المجلس الأعلى للشباب، والإتحاد العام للجمعيات الخيرية.

الواقع التشريعي للعمل الاجتماعي التطوعي في الأردن

يعتبر قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (33) لسنة 1966 هو الركن التشريعي الذي يحدد عمل التنظيمات التطوعية غير الحكومية في المملكة لكنه ليس وحيدا في ضبط العمل الاجتماعي ، فهناك تشريعات مرتبطة برعاية المعاقين ، الطفولة والأحداث ، كذلك هناك قوانين مرتبطة ببعض الجهات المعنية بالعمل الاجتماعي مثل قانون صندوق المعونة الوطنية ، صندوق الزكاة ، صندوق الملكة علياء ... وقد شهد قانون الجمعيات 1966 عدة تعديلات كان اخرها 1995 الى ان تغير مؤخرا .

إن المطلع على القانون والأنظمة السابقة سوف يلاحظ ان جميع القوانين السابقة مضى على سنها فترة طويلة مما يعني أنها بحاجة إلى إعادة النظر لا سيما مع ما شهده المجتمع الأردني من ظروف وتطور في احتياجاته . و ضرورة منح القوانين السابقة المرونة حيث الأصل هو إباحة تشكيل الجمعيات وحصر الرقابة الحكومية على الإشراف العام عليها لضمان تحقيق أهدافها ، مع التركيز على منح المنظمات الأهلية الامتيازات الضريبية التي تشكل داعما لعملها .
كذلك تبرز الحاجة إلى وجود قانون ينظم العلاقة بين المنظمات ويكفل تنسيق الجهود بينها ، مع عدم اغفال ركنا أساسيا في العمل الاجتماعي وهو المتطوع حيث لا يوجد أي تشريع يحمي المتطوع وينظم عمله .

وايضا ضرورة إيجاد ميثاق شرف أخلاقي للمنظمات والمتطوعين يكون ركنا أساسيا في ضبط عملية التطوع .

وقبل ما يقارب العامين ونتيجة الحاجة إلى إجراء تعديلات على قانون 1966 طرحت الحكومة مسودة قانون ينظم عمل المنظمات غير الحكومية في الأردن ، إلا أنها اضطرت لسحبه من البرلمان ليستوفي حقه من البحث والنقاش مع مؤسسات المجتمع المدني وغيرها من الأطراف المعنية .
فقد نص هذا القانون على ضرورة إخضاع أموال المنظمات غير الحكومية لرقابة ديوان المحاسبة وان تتعهد المنظمات الأجنبية منها بتمويل مشاريع لا تقل عن 250 ألف دينار سنويا .
لقد أثارت مسودة القانون جدلا بين مؤسسات المجتمع المدني حيث يرى مناهضوه أن أي قانون جديد يجب أن يكون منظما لعمل المنظمات غير الحكومية وليس مقيدا لها والمهم هو قانون جديد يمنح المنظمات غير الحكومية سقفا أعلى من الحريات ويساعد الحكومة على تجنب اكبر قدر من الانتهاكات .

مجالات العمل الاجتماعي التطوعي في الأردن

يمكن حصر مجالات العمل الاجتماعي التطوعي في الأردن والذي تقوم به الوزارات والمؤسسات الرسمية والأهلية التطوعية في مجال الأعمال الخيرية الذي يهدف لتقديم مساعدات عينية للفئات المستهدفة ، والتربية والتعليم ويهدف لتقديم خدمات تعليمية في دور الحضانة ، ومحو الأمية.. ، والرعاية الصحية ويهدف لتقديم برامج الرعاية الصحية والوقائية ورعاية المرضى. والتأهيل والتدريب ويهدف لتقديم برامج تأهيلية وظيفية أو مهنية خاصة ، والتوعية والتثقيف ويهدف للتوعية بقضايا تربوية واجتماعية معينة وتكون غالبا موجهه للمرأة والشباب ، والخدمات الدينية مثل تحفيظ القران و الوعظ والإرشاد ورعاية الأماكن الدينية، وتنمية المناطق الأقل حظا ويهدف لتقديم خدمات اجتماعية تنموية واقتصادية لتحسين مستوى المعيشة في الأماكن الأقل حظا، وايضا حماية البيئة الذي يهدف إلى تنظيم برامج التوعية والتثقيف في مجال حماية البيئة وصيانة وتوفير المساكن في المجتمعات الأقل حظا ، وتوفير برامج الترفيه والتسلية المتمثلة بالأنشطة الرياضية والفنية والمراكز والأندية الشبابية .تقديم الاستشارات القانونية للفئات الأقل حظاومجال الدفاع عن حقوق الإنسان والطفل والمرأة ، والتضامن والتكافل الأسري مثل الروابط والدواوين العائلية .

الواقع التنظيمي للعمل الاجتماعي التطوعي في الأردن

ويتمثل بالمؤسسات الحكومية والرسمية من الوزارات والهيئات الرسمية و أهدافها الرئيسية تبرز بتقديم خدمات في مجال أو أكثر من مجالات العمل الاجتماعي مثل وزارة التنمية الاجتماعية ، وزارة الصحة ، وزارة الأوقاف ، صندوق التنمية والتشغيل ، صندوق الزكاة .
وهناك وزارات وهيئات رسمية أهدافها (غير المباشرة) تقديم خدمات اجتماعية مثل وزارة الداخلية ، وزارة العدل ، وزارة الثقافة ، المجلس الأعلى للشباب .

وكذلك وزارات ومؤسسات ليس من أهدافها تقديم خدمات اجتماعية إلا أنها تبادر في تقديمها مثل الديوان الملكي العامر ، وزارة التخطيط ، القوات المسلحة.

اما الجمعيات والهيئات الأهلية التطوعية فانها تتشكل من الجمعيات الخيرية والتنموية الاجتماعية التطوعية المرخصة من وزارة التنمية الاجتماعية المنضوية تحت لواء الاتحاد العام للجمعيات الخيرية . وهيئات تطوعية اجتماعية وتربوية وثقافية تطوعية مرخصة من قبل وزارة الداخلية وعددها 300 جمعية تقريبا. وأندية ومراكز شبابية ورياضية تطوعية من أهدافها تقديم خدمات اجتماعية رئيسية عددها أكثر من (346) ناديا ومركزا . وأندية ثقافية / فنية تطوعية بإشراف وزارة الثقافة. ومؤسسات تطوعية ذات أهداف دينية وتكون مرخصة من قبل وزارة الأوقاف . كذلك لجان الزكاة التابعة لصندوق الزكاة وعددها (160) لجنة.
والهيئات التطوعية ذات طابع ديني/ إنساني مثل دور كبار السن والأيتام التابعة للمساجد والكنائس وتقدر ب (20) جمعية.
والمؤسسات وهيئات خاصة وتسجل في وزارة الصناعة والتجارة وتسجل بصفتها غير ربحية .
والروابط والدواوين العائلية وقد تصل لأكثر من (300) ديوان ورابطة.

أما بالنسبة للمؤسسات والهيئات الوطنية (التطوعية جزئيا) التي تتمتع بصفة الاستقلالية وتنشأ برسالة ملكية أو قانون خاص فهي :
مؤسسة نهر الأردن ، المجلس الأعلى لشؤون الأسرة ، الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية ، مؤسسة نور الحسين ، الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية ، دار البر للبراعم البريئة ، تكية أم علي ، المجلس الوطني لرعاية المعوقين ، جمعية الهلال الأحمر الأردني ، مؤسسة إدارة أموال الأيتام .
كذلك الجمعيات الأجنبية والعربية والإسلامية المسجلة لدى وزارة التنمية الاجتماعية وعددها (38) جمعية منها 6 جمعيات عربية وإسلامية ، وتقدم خدمات متنوعة في رعاية الأسرة والطفولة والإعاقة ومساعدة الفقراء والأيتام .
وهناك المنظمات الدولية التي تقدم خدمات اجتماعية متنوعة تخدم المناطق والفئات الأقل حظا وسكان المخيمات مثل وكالة الغوث ، الصليب الأحمر، الجايكا ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ...
وأخيرا مؤسسات القطاع الخاص وتضم العشرات من المراكز والجمعيات ودور الرعاية مثل مراكز رعاية المعاقين ، رعاية المسنين ، رعاية الأطفال ..

إن الدارس لطبيعة عمل المرجعيات السابقة والعلاقات بينها سيتوقف عند ملاحظات منها، تعدد المرجعيات الرئيسية العاملة في الحقل الاجتماعي في حين أن وزارة التنمية الاجتماعية والتي من المفترض أن تكون المرجعية الوحيدة لا تشكل مرجعية رئيسية لأكثر من 33% من الهيئات والمؤسسات الرسمية والأهلية العاملة في هذا الحقل .
كما وان العلاقات التنظيمية والتعاونية ضعيفة جدا المؤسسات الرسمية المعنية بالعمل التطوعي ، كذلك العلاقات التنسيقية تكاد تكون معدومة بين المنظمات الأهلية المعنية بالعمل الاجتماعي التطوعي .
كذلك فإن المبالغ المخصصة للعمل الاجتماعي الأردني معقولة نسبيا ولكن النتائج التي تعود من العمل الاجتماعي لا تتوازى معها بسبب ضعف التنسيق .

وزارة التنمية الاجتماعية كمرجع رئيسي للعمل الاجتماعي

ترى وزارة التنمية الاجتماعية إن تأسيس الجمعيات والانتساب إليها هو حق من حقوق كل مواطن ، إلا أنها تسعى إلى تأسيس جمعيات متخصصة بقضايا ذات أولوية معينة ، كذلك توجيه الجمعيات المقامة حاليا نحو ما ورد بالخطة الاستراتيجية للتنمية البشرية .
وقامت الوزارة مؤخرا وبالتعاون مع وحدة تقييم الأداء الحكومي برئاسة الوزراء على إعادة رسم الأهداف المنوطة إليها بحيث أصبحت 5 أهداف من ضمنها الهدف الثاني الذي ينص على (تنظيم العمل الخيري الأهلي وتفعيلة) وسيتم تحقيق هذا الهدف من خلال تسجيل الجمعيات المحلية والأجنبية ، الإشراف على الجمعيات ، دعم الجمعيات بموجب مجموعة من المعايير قد يكون نقدي وقد يكون على شكل منح ، تسليم بعض الجمعيات مراكز لتنمية المجتمع المحلي تتبع الوزارة بهدف إدارتها ، كما تسعى الوزارة ومن خلال التعديلات على القانون مؤخرا إلى دعم العمل التطوعي من خلال استقطاب الشباب و تعزيز مشاركة المرأة .

كما استحدثت الحكومة الأردنية عام 2006 هيئة تسمى الهيئة التنسيقية للتكافل الاجتماعي لها 4 لجان منها اللجنة الثالثة التي تهدف إلى تعزيز أواصر التنسيق بين الجمعيات سواء خيرية أو تعاونية .. ومنها اللجنة الرابعة الهادفة إلى تعزيز أواصر التنسيق بين المؤسسات الأهلية التطوعية المسجلة بموجب القوانين الخاصة .

وتعنى وزارة التنمية الاجتماعية بنوعين من مؤسسات المجتمع المدني :

الأولى : الجمعيات والهيئات المحلية المسجلة لديها والتي وصل عددها حتى منتصف آذار 2007 إلى 1171 جمعية ينتمي إليها أكثر من 100.000 متطوع منهم 80% ذكور و 20% إناث .
كذلك الجمعيات العربية والأجنبية البالغ عددها 49 جمعية والمؤسسات الأهلية التطوعية لرعاية ذوي الاحتياجات الخاصة .

الثانية: الجمعيات والهيئات غير المسجلة لديها ولكنها على صلة وثيقة بأعمالها كالمجلس الوطني لشؤون الأسرة ومركز حقوق الإنسان والجمعيات الأهلية المسجلة وفق قوانين خاصة

وفيما يلي أعداد الجمعيات الخيرية المحلية (متخصصة ومتعددة الأغراض):

التسلسل	المحافظات	جمعيات خيرية متخصصة	جمعيات خيرية متعددة الأغراض	العدد الاجمالي
1	العاصمة	106	259	365
2	العقبة	2	30	32
3	معان	7	40	47
4	جرش	2	28	30
5	الزرقاء	10	92	102
6	مادبا	6	42	48
7	المفرق	21	75	96
8	اربد	30	130	160

9	السلط	2	55	57
10	الكرك	10	62	72
11	عجلون	5	28	33
12	الطفيلة	7	18	25
المجموع		208	859	1067

أما أعداد الهيئات الخيرية الأجنبية المسجلة لدى وزارة التنمية فهي كالتالي :

التسلسل	المحافظات	الجمعيات الأجنبية المتخصصة	الجمعيات الأجنبية متعددة الأغراض	العدد الإجمالي
1	العاصمة	3	41	44
2	العقبة	-	-	-
3	معان	1	-	1
4	جرش	-	-	-
5	الزرقاء	-	-	-
6	مادبا	-	1	1
7	المفرق	1	-	1
8	اربد	-	-	-
9	السلط	-	-	-
10	الكرك	-	-	-
11	عجلون	-	1	1
12	الطفيلة	-	-	-
	المجموع	5	43	48

وتتمتع الجمعيات والهيئات التطوعية بعلاقة وثيقة بوزارة التنمية الاجتماعية ، حيث تشرف الأخيرة عليها وتساهم في بناء قدراتها المؤسسية وتؤمن الدعم الحكومي وغير الحكومي لها والذي يقدر بحوالي نصف مليون دينار سنويا ، كما وتراعي مصالح هذه الجمعيات لدى الأطراف الأخرى وتشرك مندوبيها في مراجعة التشريعات الخاصة بها .

وقد أفردت وزارة التنمية ثلاث مديريات فنية للجمعيات والهيئات التطوعية هي مديرية الجمعيات والهيئات التطوعية ، مديرية تعزيز الإنتاجية ، ومديرية الفقر والتكافل الاجتماعي فتقوم هذه المديريات بالأدوار المذكور سابقا .

كما وتسهم الوزارة بتطوير القدرة المؤسسية للجمعيات والهيئات التطوعية من خلال توفير الفرص التدريبية حيث عقد 31 برنامجا تدريبيا لعام 2006 نفذته مديريات التنمية الاجتماعية الميدانية كالتالي :

الأقاليم	**عدد الجمعيات المستفيدة**	**عدد ممثلي الجمعيات المستفيدين**

	من البرامج التدريبية	من البرامج التدريبية
الشمال (اربد ، المفرق، جرش ، عجلون)	153	201
الوسط (عمان، الزرقاء ، مادبا ، البلقاء)	98	196
الجنوب(الكرك ، الطفيلة ، معان ، العقبة)	74	138
المجموع	298	545

وقد قامت الوزارة بإدراج معايير لتقييم أداء الجمعيات والهيئات ، كما شكلت لجنة خاصة مهمتها تنسيق أعمال الجمعيات الخيرية .

إذا ، إن لوزارة التنمية الاجتماعية ثلاثة ادوار أو مهام هي :

1. **الدور الرعائي** ، المتمثل في تقديم خدمات الرعاية للأفراد ذوي الظروف والاحتياجات الخاصة.
2. **الدور التنموي** ، المتمثل في تمويل مشاريع القروض الإنتاجية الصغيرة ، وتنظيم مساعي المتطوعين ، وبناء المساكن للفقراء.
3. **الدور التشريعي** ، المتمثل في مراجعة تشريعات العمل الاجتماعي وتطويرها.

الاتحاد العام للجمعيات الخيرية

تأسس الاتحاد العام للجمعيات الخيرية عام 1959 كهيئة تطوعية تتولى تنسيق العمل التطوعي بين الجمعيات الخيرية في محافظات المملكة يخضع لأحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية ، ويعتبر من اكبر المؤسسات التي تعنى بالعمل الاجتماعي التطوعي في المملكة ويمكن تلخيص غاياته كالتالي :

1. تنسيق جهود الاتحادات في المحافظات المنضمة لعضويته والمساهمة في التخطيط الاجتماعي على المستوى الوطني حيث يضع السياسة العامة لعمل الجمعيات ويكفل التعاون والتنسيق مع المؤسسات الرسمية والهيئات الاجتماعية التطوعية العاملة في الحقل التطوعي .
2. رفع مستوى الخدمة الاجتماعية في المملكة من خلال تقديم الدعم المالي السنوي وتقديم المشورة الفنية المتعلقة بالبرامج والأنشطة ، وعقد الدورات التدريبية لرفع كفاءة العاملين في الجمعيات والمتطوعين لديها .
3. يتولى الاتحاد العام بالتعاون من اتحادات المحافظات تمويل وإقامة مشاريع إنتاجية صغيرة من خلال قروض ميسرة توفر فرص عمل جديدة للمواطنين.
4. يقدم الاتحاد العام مساعدات مالية وعينية وفنية إلى الاتحادات والجمعيات
5. يؤمن الاتحاد العام مصادر مالية إضافية لتمويل مشاريع الاتحاد العام ومشاريع اتحادات الجمعيات في المحافظات.
6. حسم ما ينشأ من خلافات بين الجمعيات الخيرية
7. يعمل على توثيق التعاون مع المنظمات غير الحكومية في الخارج والتي تدير فروعا لها في المملكة .

ويمكن ملاحظة تطور أعداد الجمعيات في محافظات المملكة والمنضوية تحت لواء الاتحاد العام للجميعات الخيرية في الجدول التالي :

الرقم	المحافظة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
1	العاصمة	239	247	249	267	272	283	284	280	282	311
2	اربد	113	117	112	127	128	129	129	129	130	138
3	الكرك	38	40	42	46	46	46	46	44	46	53
4	معان	45	41	42	42	45	44	43	43	43	44
5	الزرقاء	49	51	54	56	57	58	59	59	64	72
6	البلقاء	52	52	52	55	55	54	55	51	51	47
7	المفرق	37	38	43	49	52	55	59	58	60	74
8	الطفيلة	17	17	16	16	16	16	18	17	18	18
9	العقبة	16	18	18	17	18	17	17	17	17	17
10	مأدبا	14	16	19	20	22	25	26	29	28	36
11	عجلون	16	22	22	22	2	23	23	23	23	27
12	جرش	14	16	18	21	21	23	23	22	22	22
المجموع		**650**	**675**	**687**	**738**	**734**	**773**	**782**	**772**	**784**	**859**

وبلغ عدد الأعضاء العاملين والمسجلين في الجمعيات الخيرية لغاية 2004 (110575) عضوا ، منهم (79.5%) ذكور و (20.5%) إناث ، كما بلغ عدد أعضاء الهيئات الإدارية (6368) عضوا منهم (76.2%) ذكور و (23.8%) إناث .
أما بالنسبة للتوزيع الجغرافي للجمعيات الخيرية في المملكة فقد بلغت نسبة الجمعيات العاملة في محافظة العاصمة ولغاية 2004 (34.7%) من مجموع الجمعيات والهيئات الاجتماعية في المملكة .

ويمكن تصنيف الجمعيات الواردة في الجدول أعلاه حسب أنواعه كالتالي :

1. جمعيات متخصصة وهي الجمعيات التي تعمل في مجال واحد فقط وبلغ عدد لغاية 2004 (216) جمعية وبنسبة (23.7%) من عدد الجمعيات.
2. جمعيات متعددة الأغراض وهي جمعيات تعمل بأكثر من مجال وبلغت نسبتها (76.3%) .
3. الجمعيات النسائية وتقتصر عضويتها على النساء وبلغ عدد 153 جمعية وبنسبة (16.8%) .

وقد ساهم الاتحاد العام بتقديم (586671) دينار للاتحادات والجمعيات الخيرية خلال عام 2004 ، كما ويساهم الاتحاد العام بمبلغ (85727) دينار في دعم وتشغيل مراكز الإعاقة في المملكة .

- **أنواع وإحجام الخدمات المقدمة من قبل الجمعيات الخيرية في المملكة .**

1. **خدمة رياض الأطفال ودور الحضانة :** وتعتبر خدمة ما قبل المدرسة من أكثر الخدمات انتشارا و من أولى الخدمات التي قامت بها الجمعيات الخيرية نظرا لان هذه الخدمة لا تقدم من خلال القطاع الرسمي بل هي مقتصرة على القطاع الخاص و القطاع التطوعي وقد بلغ عدد الجمعيات التي تقدمها لغاية 2004 (303) جمعية يستفيد منها 23497 طفل وتعمل بها 1079 معلمة .
2. **التربية والتعليم** : وتميز القطاع التطوعي بخدماته في مجال التربية والتعليم في المرحلة الأساسية والثانوية وقد بلغ عدد الجمعيات التي تقدم خدمات تعليمية ولغاية 2004 (35)جمعية يستفيد من خدماتها (31265) طالبا وطالبا في ست محافظات.
3. **رعاية الأيتام :** وتعتبر من أولى الخدمات الإنسانية التي أولتها الجمعيات الخيرية أهمية بالغة إذا عملت بعض الجمعيات الخيرية على إدارة مراكز ايوائية ورعائية للأطفال الأيتام واقتصر دور بعض الجمعيات الأخرى على تقديم المساعدات النقدية والعينية للأسر الأصيلة والبديلة التي ترعى الأيتام كمشروع كفالة اليتيم الذي تتبناه مؤسسات خيرية ذات توجه ديني وخيري وقد وصل عدد الجمعيات المتخصصة برعاية الأيتام ولغاية 2004 (20) جمعية منها (13) جمعية تشرف على مراكز ايوائية للأطفال ويستفيد منها (933) طفلا موزعين على 4 محافظات بحيث يتلقون الرعاية الاجتماعية بمفهومها الشامل (صحية ، تثقيفية ، تعليمية ، ايوائية).
4. **رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة :** لقد ساهم القطاع التطوعي في رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة حيث استمر في تقديم الخدمات التعليمية والتأهيلية والايوائية لهذه الفئات ، حيث وصل عدد الجمعيات التي تعنى بتقديم الخدمات (82) جمعية ، منتشرة في محافظات المملكة بالإضافة إلى (68) من المراكز المتخصصة برعاية المعوقين وتعليمهم وتأهيلهم حتى بلغ عدد المستفيدين ولغاية عام 2004 (32062) منتفعا . وتخدم هذه الجمعيات والمراكز أنواع الإعاقات على مختلف إشكالها فمنها العقلية ، السمعية ، الشلل الدماغي ، البصرية ، الحركية ، المتعددة .
5. **الخدمات الصحية :** ويساهم القطاع التطوعي في تقديم الخدمات الصحية الطبية والعلاجية والوقائية بشكل يوازي ما تقوم به المؤسسات الرسمية والخاصة الأخرى إذا بلغ عدد المستشفيات التابعة للقطاع التطوعي (2) مستشفى ، وعدد العيادات (69) عيادة منها (26) عيادة طب عام و (20) عيادة نسائية و (18) عيادة أسنان و 5 عيادات أطفال و5 مختبرات ، وانتفع من الخدمات الصحية السابقة 917038 **منتفعا.**
6. **خدمات المسنين :** لم تكن رعاية المسنين من المشاكل الاجتماعية الظاهرة في المجتمع الأردني فقد كان عدد الجمعيات العاملة في هذا المجال متواضعا بالمقارنة مع المجالات الأخرى حيث يوجد جمعيتان واحدة في عمان والأخرى في الزرقاء ينتفع منها 119 شخصا .
7. **المساعدات النقدية والعينية** حيث ساهمت الجمعيات الخيرية في المملكة في التخفيف من حدة الفقر وذلك بتقديم مساعدات عينية للأسر المحتاجة حيث بلغ مجموع ما قدمته لجميع المحافظات (870421) دينارا ، استفاد منها (345376) أسرة .

أما في عام 2008 فقد وصلت أعداد الجمعيات الخيرية العاملة في المملكة ولغاية تاريخه 1024 جمعية موزعة على 12 محافظة لها 49 فرع موزعة كالتالي :

عمان – 376 جمعية

اربد – 154 جمعية

الكرك – 61 جمعية

معان – 49 جمعية
الزرقاء – 98 جمعية
البلقاء – 55 جمعية
المفرق – 89 جمعية
الطفيلة – 22 جمعية
العقبة – 24 جمعية
مادبا – 50 جمعية
عجلون - 31 جمعية
جرش – 24 جمعية

ولا يمكن إغفال دور الاتحاد العام للجمعيات الخيرية في تنظيم حملات التعاون و جمع التبرعات والقرش الخيري ،واليانصيب الخيري الأردني ، كذلك مساهمته في مشاريع الصحة الإنجابية بالتعاون مع مؤسسة CMS لتقديم خدمات للسيدات في عمر الإنجاب ، ومشروع بلقيس بالتعاون مع المؤسسة الأمريكية لإغاثة اللاجئين ويهدف إلى رفع كفاءة الجمعيات النسائية في الأردن للمساهمة في عملية التنمية الشاملة ، كذلك برنامج صناديق الائتمان الممول من قبل صندوق التنمية والتشغيل الذي يهدف لإعطاء قروض للفقراء وأصحاب الدخل المحدود والعاطلين عن العمل لتمويل مشاريع صغيرة تدر عليهم دخل.

دور الشباب في العمل التطوعي (المجلس الأعلى للشباب كنموذج)

يعد المجلس الأعلى للشباب المظلة الحكومية التي يقع عليها العبء الأكبر في إعداد الكوادر البشرية والفنية المؤهلة لخدمة المجتمع وتنظيم طاقات الشباب واستثمارها بما يكفل مشاركتهم الفاعلة في التنمية البشرية المستدامة وترسيخ قيم العمل الجماعي والتطوعي .

ينفذ المجلس الأعلى للشباب برامجه تحت مظلتين :
الأولى : الاستراتيجية الوطنية للشباب التي تكمن رؤيتها في تنشئة وتنمية شباب أردني واع لذاته وقدراته ومنتم لوطنه ومشارك في تطوره مشاركة حقيقية وفاعلة وتتناول الاستراتيجية تسعة محاور أبرزها الشباب والعمل (التطوعي) .
وتأتي معسكرات الحسين للعمل والبناء (178 معسكرا لغاية 2008 انضم له ما يقارب 9274 شاب وشاب خلال العام) ، و معسكرات الكشافة ، وبرنامج عيون الأردن ... ضمن أهداف هذه الاستراتيجية ، وجميع هذه المعسكرات تخصص جزأ من عملها للعمل التطوعي فكل معسكر كان يحتوي على الأقل على محاضرة حول العمل التطوعي و يوم مخصص للمساهمة بأعمال تطوعية .
الثانية: برامج يتم تنفيذها بالتعاون مع شركاء من المنظمات غير الحكومية يكون هناك هامش للعمل التطوعي فيها .

هذا بالإضافة إلى الأندية الشبابية العاملة في المملكة حيث هناك ما يقارب 270 نادي ويكون أعضاء الإدارية والتأسيسية للأندية متطوعين ، كما وتنظم هذه الأندية حملات تطوعية مثل حملات التبرع بالدم والنظافة والتوعية الصحية .

الإعلام والعمل التطوعي

من الممكن أن يطلع الإعلام بدورين في العمل التطوعي :

1. دور مباشر ويكون عن طريق المساهمة المباشرة في العمل التطوعي والانخراط به من خلال تنظيم الحملات التوعوية والتثقيفية التي تمس القضايا الهامة في المجتمع من خلال إقامة المحاضرات وورش العمل والحملات الدعائية .
2. دور غير مباشر ويكون عن طريق تعزيز الثقافة التطوعية والترويج لها عن طريق تحفيز المتطوعين وتشجيعهم ، دعم أصحاب القرار والقطاع الخاص في الانخراط بالعمل التطوعي ، تسليط الضوء على الأبعاد الأخلاقية والقيم الدينية وقيم المشاركة في العمل التطوعي ، وأيضا إبراز المشاكل والمعوقات التي يواجهها هذا العمل .

العمل الاجتماعي التطوعي بين المشاكل والحلول .

يواجه العمل الاجتماعي التطوعي في الأردن عدة مشاكل من أبرزها :

1. تشكل الظروف الاقتصادية الصعبة اكبر عائق أمام المتطوعين في متابعة عملهم التطوعي .
2. عدم وجود تشريعات تنظم وتهتم وبشؤون المتطوع .
3. غياب البرامج الواضحة في المؤسسات التطوعية والتي توضح للمتطوع واجباته وحقوقه .
4. ضعف الوعي بالمجتمع بأهمية العمل التطوعي ، حيث تقصر مؤسسات التنشئة الاجتماعية (الأسرة، المدرسة، الجامعة) في نشر وتعزيز ثقافة التطوع .
5. قلة معرفة المجتمع بالمؤسسات التطوعية والبرامج والنشاطات التي تقدمها .
6. غياب التحفيز والتعزيز المجتمعي الداعم للمتطوع نفسه .
7. قلة البرامج التدريبية المتاحة أمام المتطوع التي تصقل مهاراته وبالتالي تساهم بتشكيل جيل جديد من المتطوعين المتمكنين .

التوصيات

1. تشكيل اتحاد أو تجمع خاص بالمتطوعين يدعم جهودهم ويساهم بحل مشاكلهم وتدريبهم وتعزيز روح المبادرة لديهم ، ويدافع عن قضاياهم ويوصل صوتهم إلى أصحاب القرار.
2. تطوير تشريعات متخصصة بالعمل التطوعي تحمي المتطوع .
3. تكريم وتحفيز المتطوعين من خلال برامج معينة تنظم لهذه الغاية ومن الممكن ان يساهم الإعلام في ذلك .
4. تنشئة الأبناء تنشئة أسرية سليمة تغرس قيم المساعدة والتعاون وروح العمل الجماعي .
5. على المؤسسات التعليمية أن تقوم بدورها في تعزيز القيم المتعلقة بالعمل التطوعي عن طريق إدراجه في المقررات المدرسية والجامعية.

6. التركيز على عنصر التدريب للمتطوعين ورفع مستوى أدائهم .
7. على المؤسسات الإعلامية ووسائل الإعلام الإطلاع بدورها في المساهمة المباشرة وغير المباشرة في العمل التطوعي .
8. دعم المؤسسات والهيئات التطوعية ماديا ومعنويا ودعم التنسيق بين هذه المؤسسات .

الاطار

مفهوم العمل التطوعي

العمل التطوعي هو ذلك الجهد الإنساني الإرادي الذي يبذل طواعية بدون مقابل مادي من قبل أفراد أو جماعات أو مؤسسات بهدف تلبية احتياجات اجتماعية أو تقديم خدمات مرتبطة بقضية تمس المجتمع ، فهو ممارسة إنسانية ارتبطت بالعمل الصالح ومعاني الخير.
فالمتطوع أو الجهة المتطوعة لا تهدف إلى تحقيق مقابل مادي أو اربح خاص بل اكتساب شعور بالانتماء للمجتمع وتحمل بعض المسؤوليات التي تلبي حاجات اجتماعية معينة مما يولد شعور بالراحة والثقة بالنفس لديه .

ويختلف العمل التطوعي حسب التالي :
1. الحجم : فهو يقل في فترات الاستقرار والهدوء وينشط في فترات الكوارث والحروب.
2. الشكل : فيكون جهدا عضليا أو يدويا أو مهنيا أو قد يكون جهدا ماديا .
3. الاتجاه : فهو إما تلقائيا يجسد سلوك تطوعي لدى الفرد ويظهر عادة في حالة الكوارث والحروب ويكون استجابة لظرف طارئ أو موقف إنساني معين ، وقد يكون سلوك نابع عن تفكير مسبق بقضية معينة يؤمن بها المتطوع تترجم إلى عمل .
4. التنظيم : فهو فردي أحيانا يقوم به المتطوع نتيجة دافع أخلاقي أو اجتماعي أو ديني وغالبا ما يكون تأثيره محدود ، أو يكون العمل التطوعي مؤسسي منظم يأخذ شكل جمعيات ومؤسسات برعاية من الدولة أو من القطاع الخاص أو من دول ومنظمات أجنبية .

يتميز العمل التطوعي بقيامه على أساس المردود المعنوي فهو يربط قيمة العمل بقيمة الغايات الإنسانية والمعنوية التي يخدمها ، فلا تتراجع وتيرة هذا العمل بانخفاض المردود المادي له وإنما بتراجع القيم والدوافع المحفزة له ، ومن هنا تبرز قوة تأثير هذا العمل .

التطور في مفهوم العمل التطوعي

لقد تطور العمل التطوعي دوليا وخاصة بعد أن تبنت الأمم المتحدة مفهوم الحكم الراشد الذي يبنى على ثلاث ركائز أساسية هي : الدولة ، القطاع الخاص ، والمنظمات غير الحكومية (المعنية مباشرة بالعمل التطوعي) . لقد كانت الدول النامية المستفيد الأكبر من الطرح السابق لا سيما أن الحكومات فيها لم تعد قادرة على سد احتياجات أفرادها ومجتمعاتها ، فمع تعقد الظروف الحياتية وازدياد الحاجات الاجتماعية وتغيرها المستمر كان لابد من ظهور جهات موازية للجهات الحكومية تكمل دور الحكومة وتسد الاحتياجات المجتمعية ، وهي ما يسمى بالمنظمات الأهلية التي تطلع بالدور الأهم على صعيد العمل التطوعي .

ولم يقتصر التطور على مفهوم العمل التطوعي وإنما طال أهداف ووسائل هذا العمل ، فبعد أن كان الهدف الأساسي له هو تقديم الرعاية والخدمة لفئات من المجتمع أصبح هدفه تغيير وتنمية المجتمع ككل .

تاريخ العمل الاجتماعي التطوعي في الأردن

لقد مرت الحركة الاجتماعية التطوعية في الأردن بست مراحل رئيسية يمكن اختصارها كالتالي :

1. مرحلة التأسيس (1912-1932) حيث تأسست ثلاث جمعيات هي : جمعية دور الإحسان ، المقاصد الحجازية ، الإخاء الشركسية .
2. مرحلة الإغاثة والعمل الخير التطوعي (1932-1951) وتميزت بصدور أول قانون للجمعيات الخيرية عام 1936 وتأسيس مجموعة جمعيات تطوعية وإحداث أو دائرة للشؤون الاجتماعية التابعة لوزارة الصحة .
3. مرحلة تنظيم العمل الاجتماعي (1951-1956) وتميزت بمأسسة العمل الاجتماعي وصدور قوانين وأنظمة أهمها نظام المساعدات للفقراء وقانون إصلاح الأحداث وقانون ضريبة الخدمات الاجتماعية .
4. مرحلة الرعاية الاجتماعية (1956-1970) وشهدت تأسيس أول وزارة للشؤون الاجتماعية وتأسيس الاتحاد العام للجمعيات الخيرية ولكن أهداف تلك الجمعيات اقتصرت على جانب الرعاية الاجتماعية ولم يكن لها أهداف تنموية.
5. مرحلة التنمية الاجتماعية (1970-1997) وتم خلالها اعتماد المنهج التنموي في معالجة المشكلات وتغيير اسم الوزارة إلى وزارة التنمية الاجتماعية ، وكذلك شهدت صدور مجموعة قوانين منها قانون صندوق الزكاة ، وقانون صندوق المعونة الوطنية وقانون رعاية المعوقين . كذلك أنشأت هيئات اجتماعية تطوعية مثل صندوق الملكة علياء ، مؤسسة نور الحسين ، المجلس الأعلى لشبكة العون الاجتماعي .
6. مرحلة الزيادة الإنتاجية 1997 ولغاية الآن ، وقد بدأت مع إقرار استراتيجية حزمة الأمان الاجتماعي حيث استند على مفهوم التنمية الشاملة التي تهدف إلى تنظيم التحولات الاجتماعية وإشباع الحاجات الأساسية للمواطن والمجتمع .

- إن أي قانون جديد يجب أن يكون منظما لعمل المنظمات والجمعيات وليس مقيدا لها .
- هناك تعدد واضح في المرجعيات الرئيسية العاملة في الحقل الاجتماعي .
- إن المبالغ المخصصة للعمل الاجتماعي الأردني معقولة نسبيا لكن النتائج التي تعود منها لا تتوازى معها
- تسعى وزارة التنمية الاجتماعية إلى تأسيس جمعيات متخصصة بقضايا ذات اولويات مدروسة .
- شكلت الحكومة هيئة تنسيقية متخصصة للتكافل الاجتماعي لتنسيق الجهود بين الجمعيات والمؤسسات الأهلية .
- هناك أكثر من 100.000 متطوع منهم 80% ذكور و 20% إناث.
- هناك تطور واضح لأعداد الجمعيات في محافظات المملكة المنضوية تحت لواء الاتحاد العام للجمعيات الخيرية فقد وصلت حتى تاريخه إلى 1024 جمعية.
- تكمن رؤية الاستراتيجية الوطنية للشباب في تنشئة شباب أردني واع لذاته منتم ومشارك في تطور وطنه .
- يطلع الإعلام بدور بارز في تسليط الضوء على الأبعاد الأخلاقية وقيم المشاركة في العمل التطوعي .

- تشكل الظروف الاقتصادية الصعبة اكبر عائق أمام المتطوعين في متابعة عملهم التطوعي .
- هناك تقصير من قبل مؤسسات التنشئة الاجتماعية في نشر وتعزيز ثقافة التطوع .
- ان تشكيل اتحاد خاص بالمتطوعين من شأنه دعم جهودهم والاسهام بحل مشاكلهم وتعزيز روح المبادرة لديهم .
- لا تتراجع وتيرة العمل التطوعي بتراجع المردود المادي له وانما بتراجع القيم والدوافع المحفزه له .